

من وزير الشؤون المحلية والبيئة
إلى
السادة رؤساء البلديات
عن طريق السادة السوالات

الموضوع : حول تخفيف العبء الجبائي على المطالبين بالأداء بعنوان
المعلوم على العقارات المبنية.

وبعد ، في إطار الحرص على إرساء مناخ جديد من الثقة بين المواطنين والمجالس البلدية المنتخبة، علاوة على تنمية مواردها الجبائية وتطهير جانب من بقايا التثقيلات غير المستخلصة والمتخذة بذمة المطالبين بالمعلوم على العقارات المبنية، أتشرف بإعلامكم أن الفصل 72 من القانون عدد 56 لسنة 2018 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018 المتعلق بقانون المالية لسنة 2019 إقتضى ما يلي:

يتم التخلي كلياً لفائدة المطالبين بالأداء عن المبالغ المستوجبة بعنوان المعلوم على العقارات المبنية والمساهمة لفائدة الصندوق الوطني لتحسين السكن لسنة 2016 وما قبلها وخطايا التأخير ومصاريف التتبع المتعلقة بها.

وللانتفاع بأحكام الفقرة الأولى من هذا الفصل يشترط:

- دفع كامل المعاليم المستوجبة بعنوان سنة 2019.
- دفع كامل المبالغ المستوجبة بعنوان المعاليم المذكورة لسنتي 2017 و 2018 في أجل أقصاه موفى شهر ديسمبر 2019.
- ويقع التخلي لفائدة المنخرطين في التسوية عن مصاريف التتبع وخطايا التأخير المتعلقة بسنتي 2017 و 2018.

وللغرض، فإن مصالحنا المختصة منكبة بالتنسيق مع المصالح المعنية بوزارة المالية على إعداد مذكرة عامة تتضمن متطلبات تجسيم هذا الإجراء الجبائي الهام وتنظيم الخطة التحسيسية

بمختلف الوسائل المرئية والمسموعة والمكتوبة وذلك بالتعاون مع الجامعة الوطنية للمدن التونسية، علاوة على تحيين منظومة التصرف في موارد الميزانية (GRB) من قبل المركز الوطني للإعلامية.

وبالتالي فإن كافة البلديات مدعوة خاصة:

- لإحالة جداول التحصيل السنوية لمختلف المعاليم البلدية إلى القابض البلدي في مستهل شهر جانفي 2019 قصد تثقيفها وخاصة بالنسبة للمعلوم على العقارات المبنية بعنوان سنة 2019.
- لتوجيه الإعلانات بقيمة المعاليم المستوجبة للمطالبين بها ودعوتهم للقيام بواجبهم الجبائي تجاه البلدية وفقا للتراتب الجاري بها العمل.
- لضبط عناصر الخطة التحسيسية الواجب تنفيذها محليا قصد التعريف بالإجراء المذكور بكل الوسائل المتاحة وإستحثات المواطنين على الإنخراط في التدابير المتعلقة بتخفيف العبئ الجبائي في أحسن الأجل.

والسلام

وزير الشؤون المحلية والبيئة

مختار الهادي